السياسي للشعب الفلسطيني باتحاد فيدرالي أو كونفدرالي، وليس دولة مستقلة.

***المادة الثانية (م٢)، البند ٣ (ب٣)** [*الرجاء ملاحظة ان م = مادة و ب = بند*] تحدد السلطات والمسؤوليات التي تبقى بيد اسرائيل وقواتها المحتله بعد "الانسحاب" من مناطق الحكم الذاتي في غزة وأريحا تجاه هذه المناطق .. ويتكرر هذا التحديد في عشرات المواقع، وبصورة تفصيليه من خلال الملحق الأمني، وفي كافة الملاحق دون استثناء .. إذ بمقتضاها تبقى المسؤوليه عن "الأمن الخارجي" بيد اسرائيل، والأمن الخارجي يعني من ضمن ما يعنيه المسؤولية عن الحدود البرية والبحرية والجوية، وعلى المنافذ والمعابر والممرات، وعلى حركة كل الأشخاص والأشياء الداخلية والخارجية إلى ومن مناطق الحكم الذاتي .. وهذا الفهم وجد ترجمته التفصيليه في كافة الملاحق الرئيسة والفرعية وفي الخرائط.

وتبقى المسؤولية الاسرائيلية قائمة على "الأمن الداخلي"!! وأمر هذه المسؤولية مهم رغم أن التأكيد عليها يتكرر في أكثر من موضع .. ففي م٢/ب٣ يرد ما نصه حرفيا "*يتزامن انسحاب اسرائيل مع اعادة انتشار قواتها العسكرية عند المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية .. تنفيذا لمسؤولية اسرائيل عن الأمن الخارجي، والأمن الداخلي، والأمن العام للمستوطنات والاسرائيليين*" .. والملحق الأمني قد يلقي بعض الضوء على مغزى تمسك اسرائيل بتثبيت مسؤوليتها عن "الأمن الداخلي" في حيثيات الاتفاق، ورغم أن الاتفاق يتحدث في مواضيع أخرى من نقل المسؤولية عن الأمن الداخلي للفلسطينيين.

أما مسؤوليتها عن "الأمن العام للمستوطنات والاسرائيليين" فتتوضح من خلال الملحق الأمني بأنها لا تقتصر على تأمين إقامتهم في المستوطنات والمنشآت العسكرية المنزرعة في غزه وأريحا، – أو خلال تحركهم على طرق محددة تصل مستوطناتهم ومنشآتهم بالخط الأخضر– وانما حيثما تجولوا في كافة شوارع قطاع غزه وأريحا، خاصة وأن الاتفاق يمنح الاسرائيليين حرية التحرك في كل مساحة القطاع وأريحا،